المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

انكماش سعري ظاهري وسط اضطراب الإمدادات واتساع الانكشاف التجاري والتحولات المصرفية

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (7) – تموز 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات تموز/يوليو 2026

حقوق النشر وشروط الاستخدام

2026 ©المركز السوري لبحوث السياسات. بعض الحقوق محفوظة.

يُتاح هذا الإصدار بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف –غير تجاري– منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC-ND 4.0). ويجوز نسخه وإعادة توزيعه، كلياً أو جزئياً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة بوضوح إلى المركز وإلى عنوان الإصدار، وإرفاق رابط الرخصة، وعدم توزيع أي نسخة معدّلة أو مشتقة منه. ولا يجوز أن توحي الإشارة إلى المصدر بأن المركز يؤيد المستخدم أو طريقة استخدامه للمحتوى.

الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية

استُخدمت أدوات رقمية مساعدة في التدقيق اللغوي والتحرير. أما تصميم المنهجية وجمع البيانات وتدقيقها والتحقق منها واحتساب المؤشرات وإجراء التحليل والمراجعة النهائية، فقد أنجزها فريق المركز، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا الإصدار ونتائجه.

تعكس التقديرات والمؤشرات الواردة في هذا الإصدار نتائج منهجية المركز والبيانات المتاحة وقت إعداده، ولا تمثل إحصاءات حكومية رسمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً. كما لا ينبغي تفسيرها على أنها توصيات مالية أو قانونية، ولا يتحمل المركز مسؤولية القرارات التي تتخذها أطراف أخرى استناداً إلى استخدام المحتوى خارج سياقه أو بصورة تخالف المنهجية المبينة في الإصدار.

الملخص التنفيذي

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال تموز 2026 بنسبة 1.9 بالمئة مقارنة بحزيران، متراجعاً من 1010 إلى 991 نقطة. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع أسعار خمس مجموعات استهلاكية أبرزها الدخان والتبغ، والنقل، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والأغذية والمشروبات غير الكحولية، مقابل ارتفاع ست مجموعات. غير أن هذا الانخفاض لا يمثل تحسناً عاماً في شروط المعيشة إذ بقي المستوى العام للأسعار أعلى بنسبة 24.8 بالمئة مقارنة بتموز 2025، وقارب عشرة أمثال مستواه في سنة الأساس 2021.

تكمن خصوصية تموز في اتساع الفجوة بين الأسعار الرسمية والكلفة الفعلية للوصول إلى السلع والخدمات. فقد أسهم تراجع الأسعار الرسمية لبعض المحروقات وتحسن سعر صرف الليرة في خفض مؤشر النقل والطاقة، لكن استمرار نقص الإمدادات والازدحام أمام محطات الوقود وارتفاع الأسعار في السوق السوداء حدّ من انتقال هذا الانخفاض إلى كلفة النقل والإنتاج والخدمات. وكانت الحسكة المثال الأوضح على ذلك، حيث استمر نقص المازوت الخدمي في التأثير على تشغيل المولدات والأفران والمطاحن ومحطات المياه والنقل الداخلي.

كما أظهر الشهر تبايناً واضحاً بين انخفاض أسعار البقول والخضروات وبعض السلع المستوردة من جهة، وارتفاع أسعار اللحوم ومنتجات الحليب والألبان من جهة أخرى. ويشير ذلك إلى أن الانكماش الغذائي كان مدفوعاً أساساً بعوامل موسمية أو بتراجع بعض السلع المستوردة، لا بتحسن بنيوي في الأمن الغذائي أو في القدرة الشرائية للأسر.

لم يعكس تراجع مؤشري النقل والطاقة استقراراً فعلياً في سوق المحروقات؛ إذ ترافقت التعديلات المتكررة للأسعار الرسمية مع استمرار نقص الإمدادات والازدحام أمام محطات الوقود وارتفاع الأسعار في السوق السوداء. وكانت التداعيات أشد في الحسكة، حيث أثر نقص المازوت الخدمي في تشغيل المولدات والأفران والمطاحن ومحطات المياه والنقل الداخلي، ما حدّ من أثر التخفيضات الرسمية في كلفة الإنتاج والخدمات.

على المستوى النقدي، تحسنت قيمة الليرة السورية في السوق الموازية؛ إذ انخفض متوسط سعر الدولار من نحو 14001 ليرة في حزيران إلى 13215 ليرة في تموز، بينما بقي السعر الرسمي عند 12250 ليرة، ما قلص الفجوة بين السعرين إلى نحو 7.9 بالمئة. إلا أن تحسن سعر الصرف لم يلغِ التفاوت السعري بين المحافظات، ولا سيما في النقل والسكن والطاقة، حيث بقيت الأسعار مرتبطة بتوافر الوقود، وأنظمة التسعير، وتكاليف التشغيل المحلية.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وشروط الاستخدام 1
الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية 4
2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال تموز 2026 5
3. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 8
4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 10
4.1. التغير الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 12
4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات 15
5. التباين السعري بين المحافظات 16
6. المساهمة في الانكماش/التضخم الشهري 18
7. التغيرات في أسعار الصرف 19
8. الأجور في سوريا 20
9. خطوط الفقر في سوريا 22
10. خاتمة 25
11. المراجع والمصادر 27
الملاحق 29

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) 9
الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) 11
الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2026 20

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (تموز 2025 – تموز 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) 8
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر تموز 2026 .. 15
الشكل (3): المتوسطات الحسابية غير الموزونة لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال تموز 2026 17
الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا خلال تموز 2026 18
الشكل (5): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تموز 2026 19
الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2026 22
الشكل (7): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تموز 2026 24

انكماش سعري ظاهري وسط اضطراب الإمدادات واتساع الانكشاف التجاري والتحولات المصرفية

1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية

تقدّم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لتطور أسعار المستهلك والتضخم في المحافظات السورية، بالاستناد إلى مسح شهري ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات بانتظام منذ تشرين الأول 2020. وقد طوّر المركز منهجية المسح استناداً إلى المفاهيم والمعايير الواردة في دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويقيس الدليل تغير أسعار سلة مرجعية تضم 112 سلعة وخدمة، مصنفة وفق التصنيف الدولي للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، وتمثل نحو 78 بالمئة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009. وأعاد المركز بناء الأوزان الترجيحية للسلة بالاعتماد على المسوح متعددة الأغراض التي نفذها عام 2020، إلى جانب مجموعة من البيانات الأولية والثانوية. وروعي في ذلك ما طرأ خلال سنوات النزاع من تغيرات في أنماط استهلاك الأسر، فضلاً عن الاختلافات بين المحافظات والاقتصادات المحلية. وشملت السلة، تبعاً لذلك، مصادر الطاقة والمياه البديلة، والسلع المتاحة بالأسعار الحرة، والتعليم الجامعي الخاص، وغيرها من البنود التي أصبحت تستحوذ على حصة متزايدة من إنفاق الأسر.

يغطي المسح 58 سوقاً، منها 25 سوقاً في مراكز المحافظات و 33 سوقاً خارجها، موزعة بين مواقع حضرية وريفية اختيرت وفق حجم السكان والنشاط التجاري والتوزع الجغرافي والتنوع الاجتماعي. ويتولى جمع البيانات 35 باحثاً وباحثة يقيمون في المناطق المشمولة، من خلال زيارات ميدانية منتظمة تُنفذ خلال الأسبوع الرابع من كل شهر. وتخضع البيانات لعمليات تدقيق ومطابقة على مستويات السلعة والسوق والمحافظة، تشمل التحقق من ثبات المواصفات، ومراجعة القيم المتطرفة، ومعالجة حالات غياب الأصناف أو تغير جودتها. وعندما يتعذر رصد سلعة موسمية بصورة مؤقتة، تُقدّر حركة سعرها استناداً إلى الأصناف المماثلة أو المجموعة الأقرب، وفق قواعد الإحلال والتحويل المعتمدة، إلى حين استئناف رصد سعرها الفعلي.

يشمل المسح، إلى جانب أسعار السلع والخدمات، رصداً شهرياً لأجور ثماني فئات وظيفية مرجعية، تشمل موظفين في القطاع العام من حملة الشهادة الجامعية وشهادة التعليم الأساسي، وعضواً في هيئة تدريس جامعية، وعاملاً في محل تجاري، ومدير شركة، إضافة إلى موظف جامعي وموظف صيانة في منظمة مجتمع مدني، وعامل مياومة. وتُرصد أجور هذه الفئات في الأسواق الـ58 التي يغطيها المسح، بما يتيح تتبع تغيراتها الشهرية والتفاوتات القائمة بينها بحسب المناطق والقطاعات، فضلاً عن قياس قدرة الأجر الواحد على تغطية تكاليف معيشة الأسرة المرجعية وخطوط الفقر المحدّثة سعرياً.

ويُحتسب الرقم القياسي باستخدام أوزان الاستهلاك المقدرة لعام 2020، مع اعتماد أسعار عام 2021 سنةً للأساس. ثم تُجمع مؤشرات أسعار السلع والخدمات تدريجياً على مستوى المجموعات والأسواق والمحافظات، وصولاً إلى الرقم القياسي العام لسوريا. وتُستخدم النتائج في قياس التضخم، وتحليل الفروق الجغرافية والقطاعية، وتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر، ومتابعة القوة الشرائية للأجور. وترد التفاصيل المتعلقة بصيغة الاحتساب والأوزان وآليات التجميع والإحلال وضبط الجودة في (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال تموز 2026

هيمن اضطراب سوق المحروقات على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في سوريا خلال تموز 2026، إذ ترافقت تعديلات الأسعار المتلاحقة مع استمرار نقص الإمدادات والازدحام أمام محطات الوقود، ما انعكس على النقل والكهرباء والأنشطة الإنتاجية والخدمات الأساسية. فبعد خفض أسعار البنزين والمازوت في نهاية حزيران، ارتفعت مجدداً في 16 تموز بنسب تراوحت بين 11.5 و 12.1 في المئة، قبل تعديلها مرة أخرى في 24 و28 تموز. واستقرت الأسعار في نهاية الشهر عند 14.7 ألف ليرة لليتر من البنزين أوكتان 95، و 14.2 ألف ليرة لأوكتان 90، و 12 ألف ليرة للمازوت، بينما بلغ سعر أسطوانة الغاز المنزلي 147 ألف ليرة والصناعي 235 ألف ليرة. ورغم التخفيض المحدود في نهاية الشهر، استمرت ندرة المحروقات، ما يدل على أن السعر الرسمي لم يكن وحده محدد الكلفة الفعلية. فقد بقي الوصول إلى المادة مشروطاً بالتوافر، والانتظار، والسوق السوداء، وهي عوامل ترفع كلفة النقل والإنتاج حتى عندما ينخفض السعر الرسمي. وفي 30 تموز، خُفض سعر طن الفيول الصناعي من 475 إلى 400 دولار، بنسبة 15.8 في المئة، بهدف تخفيف تكاليف الإنتاج، إلا أن أثر القرار بقي مرهوناً بتوافر المادة بانتظام وقدرة المنشآت على ترجمة انخفاض التكلفة إلى زيادة الإنتاج أو خفض الأسعار[1].

وفي مناطق الإدارة الذاتية، اتخذت الأزمة طابعاً خدمياً أكثر حدة، ولا سيما في محافظة الحسكة. فعلى الرغم من تثبيت سعر المازوت الخدمي عند 125 ليرة لليتر، لم تتوافر الكميات الكافية لتشغيل المولدات والأفران والمطاحن ومحطات المياه ووسائل النقل. وتوقفت بعض مولدات الاشتراك في مدينة الحسكة منتصف الشهر، بينما حصلت المولدات العاملة على نحو 220 ليتراً يومياً، وهي كمية لا تكفي لتشغيلها لأكثر من ثماني ساعات. كما خُصص 16 صهريجاً لتغطية الاحتياجات الخدمية في نطاق جغرافي واسع، في حين تضم مدينة الحسكة وحدها نحو 500 مولدة اشتراك. ويكشف ذلك اتساع الفجوة بين العرض المتاح والطلب، ويفسر امتداد تداعيات الأزمة إلى الكهرباء والمياه وإنتاج الخبز والنقل الداخلي[2].

وبالتوازي مع أزمة الطاقة، أظهرت بيانات التجارة الخارجية اتساع اعتماد السوق السورية على الواردات التركية والصينية. فقد ارتفعت صادرات تركيا إلى سوريا خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 26.4 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ نحو 1.285 مليار دولار، بينما زادت الكميات المصدرة بنسبة 36.6 في المئة وتجاوزت 3.18 ملايين طن. وتصدرت منتجات المطاحن قائمة السلع المصدرة، تلتها منتجات الإسمنت ومنتجات الكهرباء والطاقة. كما بلغت صادرات الصين إلى سوريا خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 669.9 مليون دولار، متجاوزةً قيمتها المسجلة خلال عام 2025 بأكمله، والبالغة نحو 668.1 مليون دولار. (General Administration of Customs of the People's Republic of China, 2026)

[1] عنب بلدي، 28 تموز 2026، اعتباراً من اليوم.. انخفاض طفيف في أسعار المحروقات. ووكالة هاوار، 24 تموز 2026، ارتفاع جديد يطال أسعار المحروقات في سوريا. ووكالة هاوار، 28 تموز 2026، أسعار جديدة للمحروقات في سوريا وسط شكاوى مستمرة من ندرة البنزين والمازوت.

[2] وكالة هاوار، 15 تموز 2026، توقّف مولدات الاشتراك في الحسكة بسبب نقص مخصصات المازوت.

وتكشف هذه البيانات عن انكشاف تجاري متزايد قد يفاقم الضغوط على الزراعة والصناعة المحلية في ظل نقص الطاقة، وضعف التمويل، وارتفاع تكاليف النقل، وغياب أدوات فعالة لحماية المنافسة العادلة ودعم الإنتاج المحلي .(World Bank, 2025; FAO, 2025)

وعلى المستوى النقدي والمصرفي، اقتربت خلال تموز نهاية المهلة المحددة لاستبدال فئات العملة السورية القديمة وسحبها من التداول في 30 تموز. واكتسبت العملية أهمية خاصة في دير الزور والرقة والحسكة بسبب بُعد المنافذ المصرفية واختلاف مناطق السيطرة والاعتماد الواسع على المعاملات النقدية[3].

وفي 29 تموز، فتح مصرف سوريا المركزي حساباً رسمياً لدى البنك المركزي التركي، في خطوة استهدفت تيسير المدفوعات والتسويات المرتبطة بالتجارة بين البلدين وتعزيز التعاون الفني والمصرفي. وقد تساعد الخطوة على توسيع القنوات النظامية للمدفوعات وخفض بعض تكاليف التحويلات، لكنها تعكس في الوقت نفسه تعاظم ارتباط الاقتصاد السوري بالاقتصاد التركي، في ظل ارتفاع الواردات وتداول الليرة التركية في أجزاء من شمال سوريا. ومن ثم، يتوقف تقييم الاتفاق على مدى قدرته على خدمة التجارة والإنتاج السوريين، لا على تسهيل تمويل الواردات وحدها[4].

وفي مسار موازٍ، زارت بعثة من صندوق النقد الدولي سوريا بين 19 و 23 تموز، وبحثت أوضاع المالية العامة والقطاعين النقدي والمصرفي وأولويات الإصلاح وبناء القدرات الإحصائية. وأشار بيان الصندوق إلى توسع النشاط الاقتصادي مدفوعاً بعودة السكان واستئناف بعض الأنشطة، متوقعاً نمواً بمعدل من خانتين، رغم إقراره باستمرار فجوات واسعة في البيانات. ويستدعي هذا التقدير قدراً من التحفظ؛ إذ قد يعكس النمو الانطلاق من قاعدة شديدة الانخفاض أو توسع التجارة والخدمات والاستيراد، من دون أن يعني استعادة قدرات الزراعة والصناعة والبنية التحتية أو تحسن مستوى معيشة السكان. كما لم يعرض البيان بيانات ومنهجية تفصيلية تتيح مراجعة التقدير بصورة مستقلة (صندوق النقد الدولي، 3 آب 2026). وتبرز أهمية هذه الملاحظة في سياق الأسعار؛ إذ يمكن أن يترافق نمو الناتج أو توسع التجارة مع ارتفاع كلفة المعيشة وضعف الأجور وتراجع جودة الخدمات. لذلك، ينبغي أن تقرأ مؤشرات النمو مع مؤشرات الأسعار والفقر والأجور، لا بمعزل عنها.

ويتقاطع هذا التحفظ مع النقد الذي قدمته المبادرة السورية للحقوق الأساسية لعودة صندوق النقد والبنك الدولي إلى العمل في سوريا. فقد حذرت المبادرة من اختزال تقييم السياسات في مؤشرات كلية، مثل النمو والاستقرار النقدي والتوازن المالي، من دون فحص توزيع المنافع والتكاليف بين الفئات والقطاعات والمناطق. فقد تتحسن المؤشرات المالية نتيجة تقليص الدعم والإنفاق والاستثمار العام أو نقل أعباء التكيف إلى الأسر والمنتجين، بينما تظل الأجور الحقيقية منخفضة والخدمات العامة متراجعة، وتواجه القطاعات الإنتاجية ارتفاع التكاليف ونقص التمويل وضعف الطلب والمنافسة الشديدة مع المستوردات. لذلك ينبغي التمييز بين انتعاش بعض الأنشطة من مستويات متدنية وبين تعافٍ اقتصادي

[3] وكالة سانا، 26 تموز 2026، المصرف المركزي: انتهاء مهلة استبدال أوراق النقد القديمة في الـ30 من تموز الحالي .

[4] وكالة سانا، 29 تموز 2026، استعدادات مكثفة للمؤسسة السورية للبريد في اليوم الأخير من مهلة استبدال العملة.

تضميني ومستدام. فمعدل نمو الناتج لا يكشف وحده عن مصادر النمو أو توزيعه أو قدرته على خلق فرص عمل وتحسين الأجور والخدمات. (المبادرة السورية للحقوق الأساسية، 2026)

وتؤكد المؤشرات الإنسانية أهمية هذا التمييز؛ إذ قدرت اليونيسف أن نحو 15.6 مليون شخص كانوا يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة في منتصف عام 2026، مع مخاطر تقليص بعض الخدمات نتيجة نقص التمويل. وفي هذا السياق، جمع تموز بين تلاحق تسعيرات المحروقات واضطراب الإمدادات، واتساع الانكشاف التجاري على تركيا والصين، وتعاظم الارتباط المالي بتركيا، وعودة المؤسسات المالية الدولية. غير أن هذه التحركات لم تتحول بعد إلى تحسن ملموس في معيشة غالبية السوريين، الذين ظلوا يواجهون انخفاض الدخول وارتفاع تكاليف النقل والطاقة وضعف الخدمات الأساسية (اليونيسف، 2026؛ صندوق النقد الدولي، 2026).

وعليه، تتقاطع محركات تموز عبر أربع قنوات سعرية رئيسية: قناة الإمدادات، ولا سيما المحروقات؛ قناة الانكشاف التجاري على الواردات التركية والصينية؛ قناة المدفوعات والتحويلات المرتبطة بفتح الحساب لدى البنك المركزي التركي واستبدال العملة القديمة؛ وقناة التوقعات المرتبطة بعودة المؤسسات المالية الدولية. لكن أثر هذه القنوات لا يظهر في الرقم القياسي وحده، بل في كلفة الوصول الفعلي إلى السلع والخدمات، وفي قدرة الأجور على مواكبة الأسعار.

3. التضخم السنوي (٧-٥-٧) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في تموز 2026 تضخماً سنوياً بلغ 24.8 بالمئة، مقارنة بنحو 40.5 بالمئة في حزيران و 39.9 بالمئة في أيار. ويرتبط هذا التراجع جزئياً بأثر قاعدة المقارنة المرتفعة؛ إذ شهد تموز 2025 صدمة تضخمية حادة نتيجة أحداث السويداء وما رافقها من اضطراب في النقل وسلاسل الإمداد. لذلك، فإن انخفاض معدل التضخم السنوي في تموز 2026 لا يعني بالضرورة تراجعاً مماثلاً في الضغط المعيشي الراهن، بل يعكس أيضاً مقارنة مع شهر استثنائي في العام السابق (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025). ولذلك، يعكس انخفاض التضخم السنوي في تموز 2026 أثر المقارنة الإحصائية أكثر مما يعكس انحساراً فعلياً بالقدر نفسه في الضغوط السعرية والمعيشية. فقد بقي المستوى العام للأسعار أعلى بنحو 24.8 بالمئة من مستواه قبل عام، في حين قاربت تكلفة سلة الاستهلاك عشرة أمثال تكلفتها في سنة الأساس 2021.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (تموز 2025 – تموز 2026)

(سنة الأساس 2021 =100)

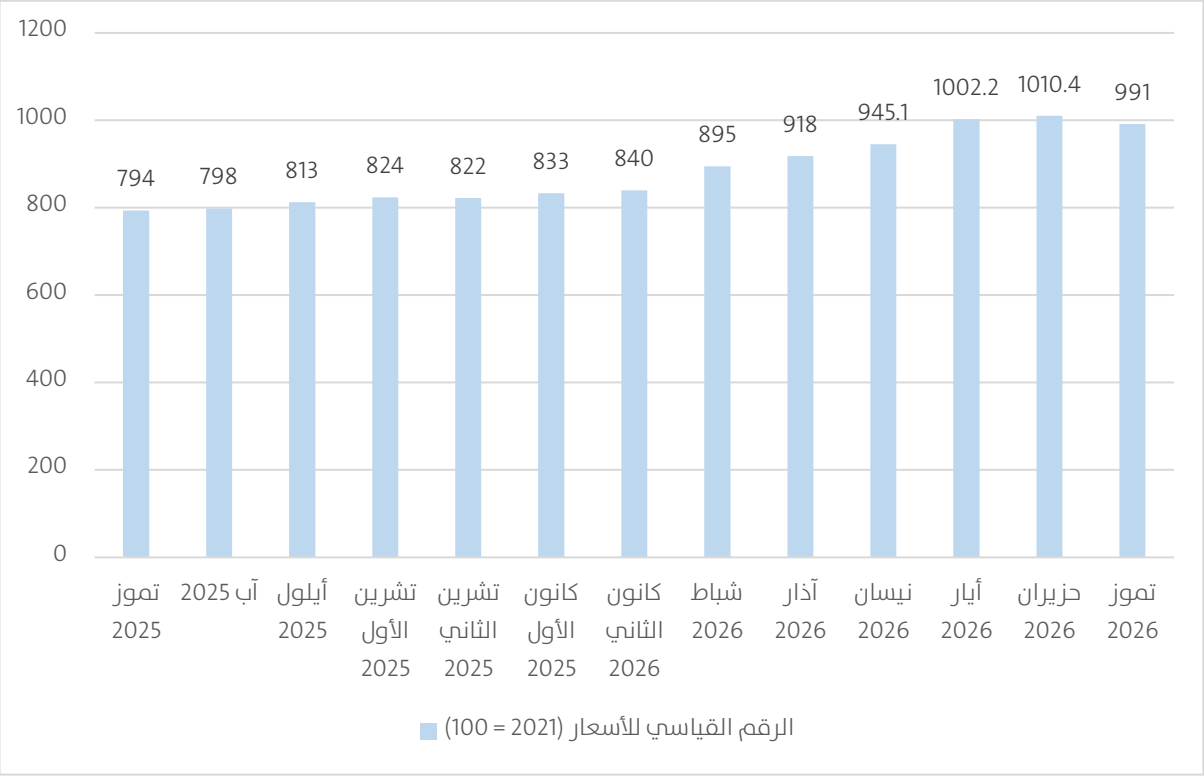

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تصدّرت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى معدلات التضخم السنوي في تموز 2026، إذ ارتفع رقمها القياسي من 1355 نقطة في تموز 2025 إلى 1855 نقطة في تموز 2026، مسجلاً زيادة سنوية بلغت 36.9 بالمئة. يدل هذا الارتفاع على استمرار تركز الضغوط السعرية في النفقات الأساسية، ولا سيما الإيجارات والمياه والكهرباء والغاز ومصادر الطاقة المنزلية. كما ظل الرقم القياسي لهذه المجموعة الأعلى بين مجموعات الاستهلاك، إذ بلغت تكلفتها أكثر من 18 ضعف مستواها في سنة الأساس 2021.

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي تموز 2025	الرقم القياسي تموز 2026	التضخم السنوي (Y-o-Y)
	جميع السلع	794	991	%24.8
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	565	681	%20.5
2	الدخان والتبغ	485	620	%27.8
3	الملابس والأحذية	597	686	%14.8
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1,355	1,855	%36.9
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	453	593	%31.0
6	الصحة	752	852	%13.3
7	النقل	1,217	1,075	%11.7-
8	الاتصالات	208	202	%2.7-
9	الترويح والثقافة	483	506	%4.8
10	التعليم	757	1,009	%33.3
12+11	سلع وخدمات متنوعة	730	976	%33.7

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وجاءت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة في المرتبة الثانية، بتضخم سنوي بلغ 33.7 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من 730 إلى 976 نقطة. تلتها مجموعة التعليم بمعدل بلغ 33.3 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من 757 إلى 1009 نقاط، بما يعكس تزايد الأعباء المرتبطة بالحصول على الخدمات والاحتياجات التعليمية. كذلك سجلت مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة تضخماً سنوياً بلغ 31 بالمئة، إذ ارتفع رقمها القياسي من 453 إلى 593 نقطة، في دلالة على استمرار ارتفاع تكاليف التجهيزات المنزلية وأعمال إصلاح المساكن وصيانتها.

وارتفعت أسعار الدخان والتبغ بنسبة 27.8 بالمئة على أساس سنوي، بعدما صعد رقمها القياسي من 485 إلى 620 نقطة. كما ارتفع مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية من 565 إلى 681 نقطة، مسجلاً تضخماً سنوياً بلغ 20.5 بالمئة. وسجلت مجموعة الملابس والأحذية تضخماً سنوياً بلغ 14.8 بالمئة، مع ارتفاع رقمها القياسي من 597 إلى 686 نقطة، في حين ارتفعت أسعار الصحة بنسبة 13.3 بالمئة، بعدما صعد مؤشرها من 752 إلى 852 نقطة. أما مجموعة الترويح والثقافة، فسجلت زيادة محدودة نسبياً بلغت 4.8 بالمئة، إذ ارتفع رقمها القياسي من 483 إلى 506 نقاط.

في المقابل، سجلت مجموعتا النقل والاتصالات انكماشاً سنوياً. فقد انخفض الرقم القياسي للنقل من 1217 نقطة في تموز 2025 إلى 1075 نقطة في تموز 2026، أي بنسبة 11.7 بالمئة. ويرتبط هذا الانخفاض إلى حدّ كبير بارتفاع أساس المقارنة، إذ شهد تموز 2025 صدمة سعرية استثنائية على خلفية أحداث السويداء وما رافقها من اضطراب في حركة النقل والإمدادات وارتفاع تكاليف انتقال الأشخاص والسلع. (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025)

4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا انكماشاً شهرياً بنسبة 1.9 بالمئة خلال تموز 2026، متراجعاً من 1010 نقاط في حزيران إلى 991 نقطة، وفق سنة الأساس 2021. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع أسعار خمس مجموعات استهلاكية، مقابل ارتفاع ست مجموعات. وأسهم في هذا الاتجاه انخفاض أسعار البقول والخضروات وبعض السلع المستوردة، إلى جانب تراجع الأسعار الرسمية لبعض المحروقات بعد اعتماد تسعيرها بالليرة السورية. غير أن حركة الأسعار لم تكن متجانسة؛ فقد ارتفعت أسعار اللحوم، ولا سيما لحم الدجاج، كما ظلت أسعار المحروقات في السوق السوداء مرتفعة بسبب الانقطاع المتكرر وصعوبة الحصول عليها بالأسعار الرسمية.

وسجلت مجموعة الدخان والتبغ أكبر انخفاض شهري بين المجموعات، بنسبة 7.6 بالمئة، إذ تراجع رقمها القياسي من 671 إلى 620 نقطة. وجاءت مجموعة النقل في المرتبة الثانية، بانخفاض مؤشرها من 1112 إلى 1075 نقطة، أي بنسبة 3.3 بالمئة، متأثرة جزئياً بتراجع الأسعار الرسمية للمحروقات. إلا أن هذا الانخفاض لم ينعكس بصورة مماثلة على كلفة النقل الفعلية، في ظل استمرار نقص البنزين وارتفاع سعره في السوق السوداء وانتظار بعض السائقين ساعات للحصول عليه، ما أبقى تكاليف التشغيل أعلى مما توحي به الأسعار الرسمية.

وانخفض الرقم القياسي لمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى من 1905 إلى 1855 نقطة، مسجلاً انكماشاً شهرياً بنسبة 2.6 بالمئة، ارتبط جانب منه بانخفاض الأسعار الرسمية لبعض مصادر الطاقة. ومع ذلك، بقي مؤشر المجموعة الأعلى بين المجموعات الرئيسية، بما يعكس استمرار ارتفاع أعباء السكن والطاقة على الأسر.

وتراجع الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية من 690 إلى 681 نقطة، أي بنسبة 1.3 بالمئة. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بانخفاض أسعار البقول والخضروات وعدد من المواد الغذائية المستوردة، ما عوّض ارتفاع أسعار اللحوم والحليب والألبان، ولا سيما لحم الدجاج والجبن البلدي.

وامتد الانخفاض إلى مجموعة الترويح والثقافة، التي تراجع مؤشرها من 507 إلى 507 نقاط بعد التقريب، مسجلاً انكماشاً محدوداً بنسبة 0.1 بالمئة، متأثراً بتراجع أسعار بعض السلع المستوردة والمرتبطة بسعر الصرف. في المقابل، ارتفع مؤشر الملابس والأحذية من 683 إلى 686 نقطة، أي بنسبة 0.4 بالمئة، وهو تغير أقرب إلى الاستقرار منه إلى ارتفاع ملموس في تكاليف المجموعة.

وتصدّرت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة الارتفاعات الشهرية بنسبة 2.5 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من 952 إلى 976 نقطة. وارتفع مؤشر الصحة من 844 إلى 852 نقطة، بنسبة 0.9 بالمئة، ما يشير إلى استمرار الضغوط على كلفة الرعاية الصحية رغم الانخفاض العام في الأسعار. كما ارتفع مؤشر التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 0.8 بالمئة، من 588 إلى 593 نقطة، ومؤشر التعليم بنسبة 1 بالمئة، من 998 إلى 1009 نقاط. وارتفعت الاتصالات بنسبة 0.5 بالمئة، ليبلغ المؤشر 203 نقاط في تموز بعد التقريب.

وعموماً، يعكس الانكماش الشهري البالغ 1.9 بالمئة تراجع أسعار عدد من السلع، ولا سيما البقول والخضروات وبعض السلع المستوردة، إضافة إلى أثر انخفاض الأسعار الرسمية لبعض المحروقات. لكنه يخفي تفاوتاً مهماً بين مكونات السلة، وبين الأسعار الرسمية والكلفة الفعلية للحصول على السلع والخدمات؛ فقد ارتفعت أسعار اللحوم، وخصوصاً الدجاج، واستمرت الفجوة بين أسعار المحروقات الرسمية وأسعارها في السوق السوداء خلال فترات الانقطاع. لذلك، لا يمثل انخفاض المؤشر تحسناً عاماً ومتجانساً في الأوضاع المعيشية، ولا سيما أن المستوى العام للأسعار بقي أعلى بنسبة 24.8 بالمئة مقارنة بتموز 2025، وقارب عشرة أمثال مستواه في سنة الأساس 2021، بالتزامن مع استمرار ارتفاع تكاليف السكن والطاقة والغذاء والتعليم والصحة، وضعف قدرة الدخول على مواكبتها. بذلك، يكشف تموز عن حالة "انكماش غير مضمون اجتماعياً": أي انخفاض في بعض المؤشرات السعرية لا يتحول بالضرورة إلى تحسن في معيشة الأسر، طالما أن الحصول على المحروقات والخدمات الأساسية يتم عبر طوابير أو سوق سوداء أو تكاليف نقل إضافية.

الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تموز 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي حزيران 2026	الرقم القياسي تموز 2026	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	1,010	991	%1.9-
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	690	681	%1.3-
2	الدخان والتبغ	671	620	%7.6-
3	الملابس والأحذية	683	686	%0.4
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1,905	1,855	%2.6-
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	588	593	%0.8
6	الصحة	844	852	%0.9
7	النقل	1,112	1,075	%3.3-
8	الاتصالات	201	202	%0.5
9	الترويح والثقافة	507	506	%0.1-
10	التعليم	998	1,009	%1.0
11+12	سلع وخدمات متنوعة	952	976	%2.5

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

4.1. التغير الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر تموز 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر حزيران السابق.

4.1.1. مجموعة الدخان والتبغ

سجّلت مجموعة الدخان والتبغ انكماشاً شهرياً بلغ 7.6 بالمئة في تموز 2026، إذ تراجع رقمها القياسي على مستوى سوريا من نحو 671 نقطة في حزيران إلى 620 نقطة في تموز. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، بقيت أسعار الدخان والتبغ عند نحو 6.2 أمثال مستواها في سنة الأساس 2021.

وجاء انكماش المجموعة بصورة رئيسية من انخفاض أسعار السجائر الوطنية، إذ تراجع متوسط سعر باكيت "الحمراء الطويلة" بنسبة 12 بالمئة، من نحو 11500 ليرة في حزيران إلى 10200 ليرة في تموز. وكان الانخفاض أقل في السجائر الأجنبية، إذ تراجع متوسط سعر باكيت «غلواز أصفر» بنسبة 2 بالمئة، من نحو 12500 ليرة إلى 12200 ليرة.

وجاء انخفاض الأسعار في تموز بعد الارتفاع الذي شهدته خلال أيار وحزيران، بالتزامن مع رفع رسم الإنفاق الاستهلاكي على التبغ ومشتقاته المستوردة من 5 إلى 20 بالمئة. وقد يكون الانخفاض مرتبطاً بتحسن توافر السجائر الوطنية بعد إعادة تأهيل معمل تحضير الدخان الوطني وصيانة آلاته، إلى جانب تحسن سعر الصرف؛ ويتطلب تثبيت هذه العلاقة ربطاً أوضح بين تطور العرض المحلي وأسعار السوق[5].

4.1.2. مجموعة النقل

سجّلت مجموعة النقل انكماشاً شهرياً بلغ 3.3 بالمئة في تموز 2026، بعدما تراجع رقمها القياسي على مستوى سوريا من 1112 نقطة في حزيران إلى 1075 نقطة في تموز. وجاء انخفاض مؤشر النقل بالتزامن مع التعديلات الحكومية لأسعار المحروقات واعتماد تسعيرها بالليرة السورية، إلى جانب تحسن سعر صرف الليرة في السوق الموازية وتقلص الفجوة بينها وبين السعر الرسمي، وما رافق ذلك من تراجع أسعار السيارات وبعض السلع المستوردة الداخلة ضمن المجموعة.

انخفض متوسط سعر الوقود المدعوم للسيارة الخاصة بنسبة 12 بالمئة، من نحو 14800 ليرة لليتر إلى 13000 ليرة، فيما تراجع متوسط سعر الوقود الحر بنسبة 1 بالمئة، من نحو 16300 ليرة إلى 16100 ليرة.

وانعكس انخفاض أسعار الوقود جزئياً على أجور النقل الجماعي، إذ تراجعت أجرة الباص أو السرفيس داخل المدينة بنسبة 3 بالمئة، من نحو 3158 ليرة للرحلة في حزيران إلى 3071 ليرة في تموز. كما انخفضت أجرة الباص بين المدن بنسبة 1 بالمئة، من 347 إلى 342 ليرة لكل كيلومتر. في المقابل، ارتفعت أجرة سيارة الأجرة داخل المدينة لمسافة ثلاثة كيلومترات بنسبة 4 بالمئة، من نحو 28300 ليرة إلى 29300 ليرة.

وامتد تراجع مؤشر النقل إلى 12 محافظة من أصل 14 محافظة. وسجّلت درعا أكبر انخفاض بنسبة 7.3 بالمئة، تلتها دير الزور بنسبة 5.5 بالمئة، ثم حمص بنسبة 3.8 بالمئة، وإدلب بنسبة 3.3 بالمئة، وحماة بنسبة 3.1

[5] وكالة سانا. (5 آذار 2026) .المؤسسة العامة للتبغ تطلق خطوط إنتاج جديدة الشهر القادم .

بالمئة. وبلغ الانخفاض 2.8 بالمئة في دمشق، و 2.7 بالمئة في السويداء، و 2.5 بالمئة في ريف دمشق، و 1.8 بالمئة في كل من طرطوس والحسكة، و 1.5 بالمئة في الرقة، و 1.3 بالمئة في حلب. في المقابل، ارتفع المؤشر بنسبة 1.5 بالمئة في القنيطرة و 0.9 بالمئة في اللاذقية.

ويشير ارتفاع أجرة سيارة الأجرة داخل المدينة، رغم انخفاض مؤشر النقل العام، إلى أن أثر تخفيض الوقود لم ينتقل بالتساوي بين وسائل النقل. فالنقل الخاص أكثر حساسية لنقص التوافر والسوق السوداء وتكاليف الانتظار، بينما قد تخضع بعض أجور النقل الجماعي لتسعيرات إدارية أو تفاوضية أكثر بطئاً في التغير.

4.1.3. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى انكماشاً شهرياً بلغ 2.6 بالمئة في تموز 2026، بعد انخفاض رقمها القياسي على مستوى سوريا من 1905 نقطة في حزيران إلى 1855 نقطة في تموز.

وجاء الانكماش مدفوعاً بصورة رئيسية بتراجع مؤشر الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7 بالمئة. فقد انخفض متوسط سعر تعبئة أسطوانة الغاز المدعومة بنسبة 14 بالمئة، وسعرها في السوق السوداء بنسبة 7 بالمئة، كما تراجع سعر المازوت المدعوم بنسبة 7 بالمئة وسعره في السوق السوداء بنسبة 1 بالمئة. وفي حين بقيت تعرفة الكهرباء النظامية مستقرة، انخفضت كلفة الكهرباء من المصادر الأخرى بنسبة 1 بالمئة. وتزامنت هذه التطورات مع تخفيض أسعار المشتقات النفطية وأسطوانات الغاز في النشرة الصادرة في 28 تموز.

وسجّل مؤشر الإيجارات الفعلية والمحتسبة انخفاضاً بلغ 0.8 بالمئة، مع تراجع متوسط الإيجار الشهري للمسكن بنحو 1 بالمئة، من 2.61 مليون ليرة في حزيران إلى 2.58 مليون ليرة في تموز. كما انخفض مؤشر صيانة المسكن وإصلاحه بنسبة 1.1 بالمئة، بالتزامن مع تراجع متوسط أسعار الإسمنت والدهانات بنسبة 2 بالمئة لكل منهما. في المقابل، ارتفع مؤشر إمدادات المياه والخدمات المتصلة بالمسكن بنسبة 2.9 بالمئة؛ إذ زادت كلفة فاتورة المياه للمتر المكعب بنسبة 17 بالمئة، بينما بقي متوسط سعر المياه المشتراة للشرب مستقراً تقريباً عند 56.7 ألف ليرة للمتر المكعب، بما يعادل خمسة براميل.

وعلى مستوى المحافظات، انخفض مؤشر المجموعة في 10 محافظات، واستقر في اللاذقية، بينما ارتفع في الحسكة بنسبة 3.2 بالمئة، وفي حلب بنسبة 1.6 بالمئة، وفي إدلب بنسبة 0.5 بالمئة. وسجّلت القنيطرة أكبر تراجع بنسبة 9.5 بالمئة، تلتها الرقة بنسبة 6.5 بالمئة، ثم حمص بنسبة 4.1 بالمئة، وريف دمشق بنسبة 3.9 بالمئة، ودمشق بنسبة 3.1 بالمئة، في حين تراوحت بقية الانخفاضات بين 1.5 و 2.5 بالمئة.

ويعني ذلك أن انخفاض مؤشر المجموعة في تموز لا يلغي أنها بقيت أعلى مجموعة في مستوى الرقم القياسي، وأنها ما تزال تعكس تراكم صدمات سابقة في الإيجارات والطاقة والمياه. لذلك، ينبغي التمييز بين انخفاض شهري محدود وبين بقاء الكلفة المطلقة للسكن والطاقة عند مستوى مرتفع جداً مقارنة بسنة الأساس.

4.1.4.مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

سجّلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية انكماشاً شهرياً بلغ 1.3 بالمئة في تموز 2026، إذ تراجع رقمها القياسي على مستوى سوريا من نحو 690 نقطة في حزيران إلى 681 نقطة في تموز. وجاء الانخفاض بصورة رئيسية من الأغذية، التي تراجع مؤشرها بنسبة 1.5 بالمئة إلى 681 نقطة، في حين ارتفع مؤشر المشروبات غير الكحولية بنسبة 1.1 بالمئة إلى 687 نقطة.

تركز الانخفاض في البقول والخضار والفواكه. فقد تراجع مؤشر البقول والخضار بنسبة 19.6 بالمئة على مستوى سوريا، مسجّلاً أكبر انخفاض بين المجموعات الغذائية الفرعية. وشمل التراجع المحافظات جميعها. وعلى مستوى السلع، انخفض متوسط سعر كيلوغرام البندورة الطازجة بنسبة 36 بالمئة، من نحو 6800 ليرة في حزيران إلى 4300 ليرة في تموز، والخيار بنسبة 34 بالمئة، من نحو 7100 إلى 4700 ليرة، والبطاطا بنسبة 6 بالمئة، والبصل اليابس بنسبة 2 بالمئة. كما تراجع مؤشر الفواكه بنسبة 6.8 بالمئة، بالتزامن مع انخفاض متوسط سعر التفاح بنسبة 13 بالمئة والموز بنسبة 2 بالمئة. واستقر مؤشر الخبز والحبوب، بينما تراجع مؤشر السكر والمربى والعسل والشوكولا والحلوى بنسبة 0.3 بالمئة.

وحدّت ارتفاعات أسعار المنتجات الحيوانية من الانخفاض العام في أسعار الغذاء. فقد ارتفع مؤشر اللحوم بنسبة 10.3 بالمئة في 13 محافظة، مقابل انخفاضه في حمص وحدها بنسبة 0.9 بالمئة. وكان لحم الدجاج المحرك الرئيس؛ إذ ارتفع متوسط سعره بنسبة 29 بالمئة، من نحو 30 ألف ليرة للكيلوغرام في حزيران إلى 38.8 ألف ليرة في تموز. وارتفع متوسط سعري لحم الغنم ولحم البقر بنسبة 3 بالمئة لكل منهما. كما ارتفع مؤشر الحليب والجبن والبيض بنسبة 5 بالمئة، مع زيادة متوسطي سعري الحليب والبيض بنسبة 5 بالمئة لكل منهما، والجبن البيض بنسبة 3 بالمئة. وارتفع مؤشر الأسماك والأغذية البحرية بنسبة 1.6 بالمئة، والزيوت والدهون بنسبة 2.2 بالمئة، ومنتجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر بنسبة 6.4 بالمئة. وحدّ ارتفاع أسعار اللحوم والألبان والبيض من المكسب الاجتماعي لانخفاض أسعار الفواكه والخضروات؛ فقد تستفيد الأسر الفقيرة مؤقتاً من تراجع أسعار الخضروات، لكنها تظل عاجزة عن تعويض نقص البروتين والمغذيات الغنية إذا استمر ارتفاع أسعار اللحوم والألبان.

وارتفع مؤشر المشروبات غير الكحولية بنسبة 1.1 بالمئة. وسجّل البن والشاي والكاكاو زيادة محدودة بنسبة 0.8 بالمئة، في حين ارتفع مؤشر المياه المعدنية والمشروبات المرطبة وعصائر الفواكه بنسبة 4.1 بالمئة. وتراوحت التغيرات بين المحافظات من انخفاض بنسبة 2.9 بالمئة في الرقة إلى ارتفاع بنسبة 4.8 بالمئة في طرطوس. وانخفض مؤشر مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في 11 محافظة من أصل 14 محافظة، في حين ارتفع بنسبة 2.1 بالمئة في حماة، و 1.6 بالمئة في طرطوس، و 1 بالمئة في إدلب. وسجّلت حمص أكبر انخفاض بنسبة 5.5 بالمئة، تلتها دمشق بنسبة 3.9 بالمئة، والقنيطرة بنسبة 3 بالمئة، واللاذقية بنسبة 2.3 بالمئة، والرقة بنسبة 1.8 بالمئة، وحلب بنسبة 1.6 بالمئة. وعموماً، جاء الانخفاض الشهري مدفوعاً بصورة رئيسية بالتراجع الواسع في أسعار الفواكه والخضروات، في حين استمرت الضغوط الصعودية في أسعار اللحوم ومنتجات الألبان والبيض وبعض المشروبات.

4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

سجّل الرقم القياسي العام لسوريا انكماشاً شهرياً بنسبة 1.9 بالمئة في تموز 2026، متراجعاً إلى 991 نقطة. وانخفض المؤشر في 11 محافظة من أصل 14 محافظة، في حين ارتفع في الحسكة بنسبة 1.6 بالمئة، وفي إدلب بنسبة 0.7 بالمئة، وفي حلب بنسبة 0.3 بالمئة. وسجّلت القنيطرة أكبر انخفاض بنسبة 4.1 بالمئة، تلتها حمص بنسبة 4 بالمئة، ثم الرقة بنسبة 3.3 بالمئة، ودمشق بنسبة 3.2 بالمئة، وريف دمشق بنسبة 3 بالمئة. وانخفض المؤشر بنسبة 1.6 بالمئة في درعا، و 1.2 بالمئة في السويداء، و 1.1 بالمئة في دير الزور. وكانت الانخفاضات أكثر محدودية في حماة واللاذقية وطرطوس، بنسب 0.5 و 0.4 و 0.2 بالمئة على التوالي.

ومن حيث مستوى الرقم القياسي، سجّلت حمص أعلى قيمة عند 1470 نقطة، تلتها حلب عند 1379 نقطة، ثم دمشق عند 1353 نقطة. وسجّلت الرقة أدنى قيمة عند 885 نقطة، تلتها إدلب عند 886 نقطة، ثم دير الزور عند 900 نقطة.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر تموز 2026 (بالنسب المئوية)

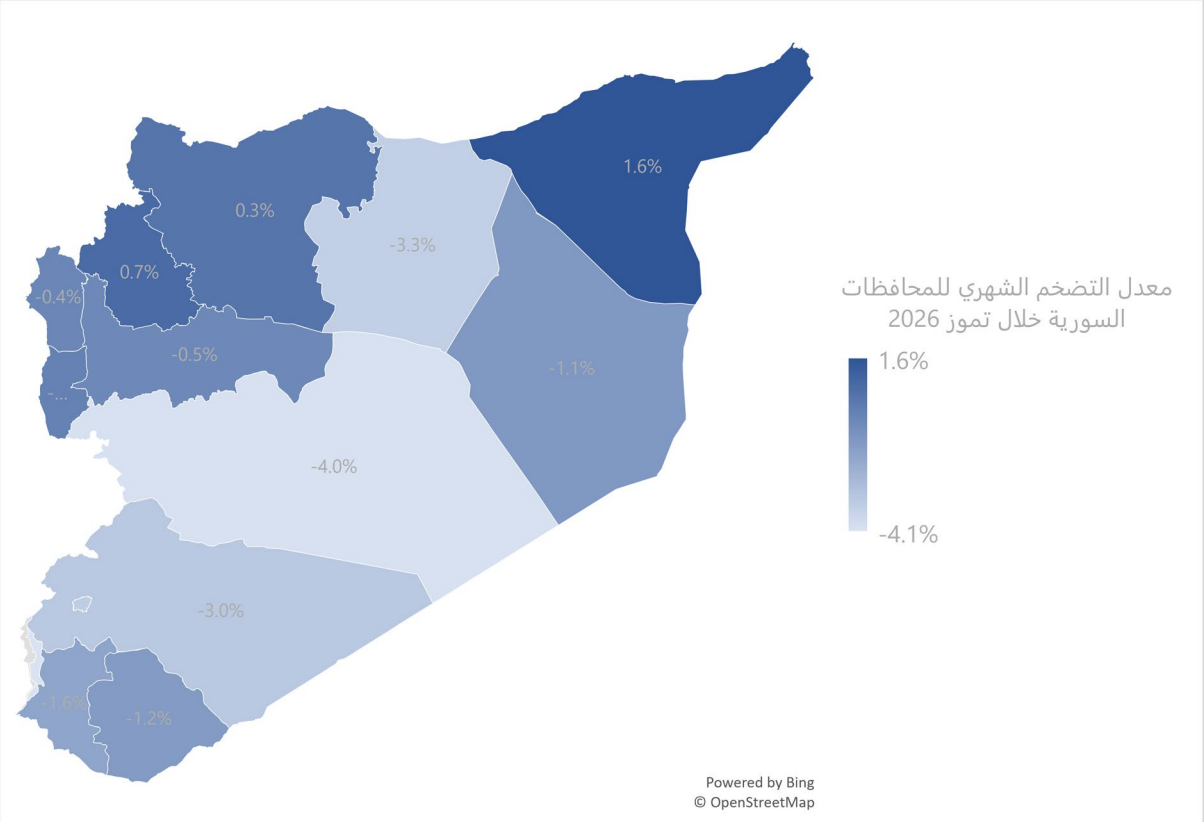

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

5. التباين السعري بين المحافظات

يستخدم هنا متوسط حسابي غير موزون لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات داخل كل مجموعة رئيسية، ولذلك يعكس درجة التشتت السعري بين المحافظات لا مستوى الأسعار نفسه. وتكشف نتائج تحليل التفاوت السعري[6] خلال تموز 2026 عن تباينات جغرافية واسعة في أسعار السلع والخدمات بين المحافظات السورية. فقد تراوح المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف أسعار مكونات المجموعات الرئيسية بين 0.319 في مجموعة الاتصالات و 0.752 في مجموعة النقل. وتعكس هذه الفروق اختلاف درجة الترابط والتكامل بين الأسواق المحلية؛ إذ يزداد التفاوت في أسعار السلع والخدمات التي تتأثر بظروف العرض والطلب المحلية، وتكاليف النقل، ومدى توافر البنية التحتية، في حين تتقارب أسعار الخدمات التي تخضع لتسعير مركزي موحد.

سجلت مجموعة النقل أعلى متوسط لمعاملات اختلاف مكوناتها، إذ بلغ 0.752، مدفوعاً بالتفاوت في أسعار الوقود وأجور النقل. فقد تراوحت أجرة النقل بين المدن بين 255 ليرة للكيلومتر في ريف حلب و523 ليرة في الحسكة، في حين تراوحت أجرة سيارة الأجرة لمسافة ثلاثة كيلومترات بين 15 ألف ليرة في دير الزور و 33 ألف ليرة في دمشق. وتعكس هذه الفروق تفاوت أسعار الوقود ومدى توافره، فضلاً عن اختلاف تكاليف التشغيل وحالة الطرق وكثافة الطلب وآليات تحديد الأجور بين المحافظات.

وجاءت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في المرتبة الثانية، بمتوسط بلغ 0.654. فقد تراوح متوسط الإيجار الشهري بين 600 ألف ليرة في القنيطرة و 8.36 ملايين ليرة في دمشق و 3.46 مليون ليرة في حمص، بينما تراوحت كلفة المياه المشتراة بين 17.5 ألف ليرة للمتر المكعب في الرقة و 56 ألف ليرة في ريف دمشق. وعلى الرغم من استقرار تعرفة المياه العامة عند 39 ليرة للمتر المكعب في معظم المحافظات، فقد بلغت 3656 ليرة في ريف حلب و 4261 ليرة في إدلب. كما تراوحت كلفة الكهرباء من المصادر البديلة بين 4974 ليرة للكيلوواط الساعي في الرقة و 9375 ليرة في ريف دمشق. وبرز تعدد أنظمة التسعير والدعم أيضاً في أسعار المحروقات؛ إذ بلغ سعر ليتر بنزين السيارات الرسمي نحو 13.5 ألف ليرة، مقابل 7448 ليرة في الحسكة، بما يعكس اختلاف أنظمة التسعير والدعم بين مناطق الحكومة الانتقالية ومناطق الإدارة الذاتية.

وسجلت مجموعتا الترويح والثقافة والتجهيزات المنزلية متوسطين متقاربين لمعاملات اختلاف مكوناتهما، بلغا 0.571 و 0.568 على التوالي. ففي المجموعة الأولى، تراوح سعر شاشة التلفاز بين نحو 1.12 مليون ليرة في الرقة و 1.72 مليون ليرة في دمشق. وفي مجموعة التجهيزات المنزلية، تراوح سعر غرفة النوم المحلية بين 4.03 ملايين ليرة في الرقة و 19 مليون ليرة في حماة، وسعر البراد العادي بين 2.51 مليون ليرة في دير الزور و 7.43 ملايين ليرة في دمشق. أما مجموعة الصحة، فبلغ متوسط معامل

[6] حُسب معامل الاختلاف لكل سلعة أو خدمة بقسمة الانحراف المعياري لأسعارها المُعيَّرة بين المحافظات على متوسطها الحسابي. وتشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى تقارب الأسعار وانخفاض التباين النسبي بين المحافظات، بينما تدل القيم الأعلى والأقرب إلى الواحد على اتساع التباين؛ فالقيمة 1 تعني أن الانحراف المعياري يعادل المتوسط الحسابي. ويمكن أن يتجاوز معامل الاختلاف الواحد، ولذلك لا يمثل الواحد حداً أقصى للمؤشر. أما القيمة المعروضة لكل مجموعة رئيسية، فتمثل المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف مكوناتها، وليست معامل اختلاف محسوباً مباشرةً للمجموعة.

اختلاف مكوناتها 0.535؛ إذ تراوحت أجرة معاينة الطبيب العام بين 25 ألف ليرة في دير الزور و 90 ألف ليرة في مدينة حلب. وتعكس هذه الفروق تفاوت توافر الكوادر الطبية ومستوى تجهيز المنشآت الصحية والقوة الشرائية المحلية.

الشكل (3): المتوسطات الحسابية غير الموزونة لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال تموز 2026

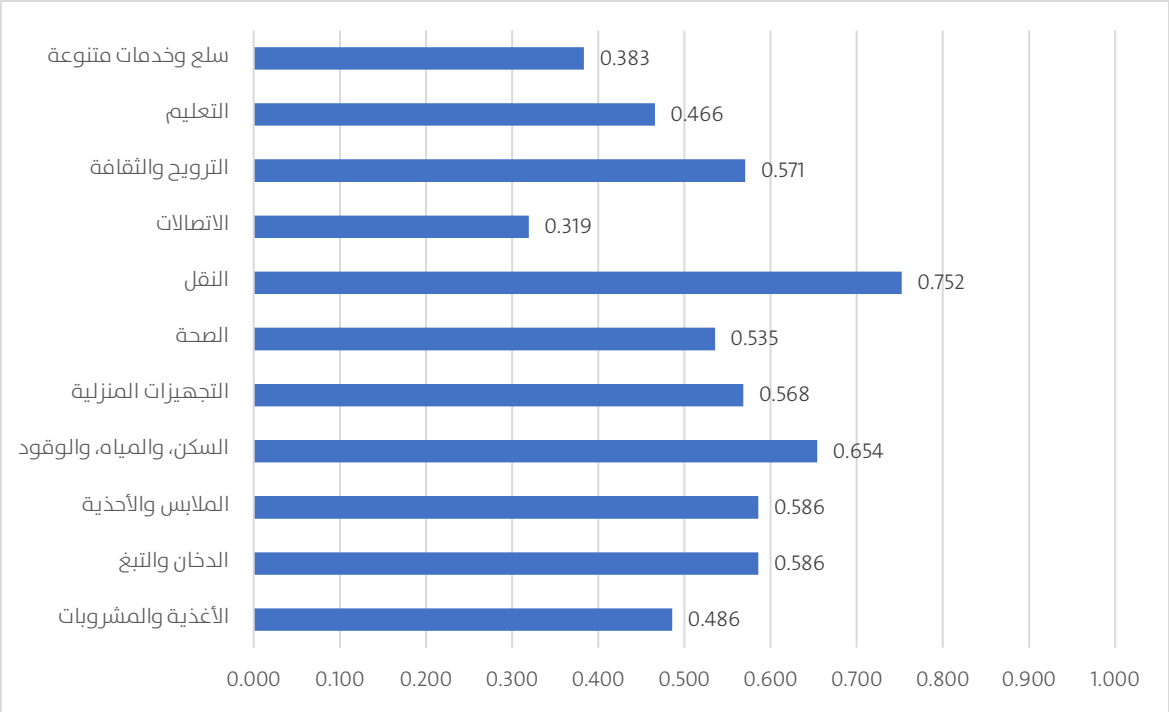

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجلت مجموعتا الدخان والتبغ والملابس والأحذية متوسطاً متساوياً لمعاملات اختلاف مكوناتهما بلغ 0.586. فقد تراوح سعر علبة السجائر الوطنية بين نحو 7.1 آلاف ليرة في إدلب و 12.8 ألف ليرة في الحسكة، في حين تراوح سعر البنطلون الرجالي المستورد بين 126.9 ألف ليرة في الرقة و 507.9 آلاف ليرة في دمشق. وبلغ متوسط معامل الاختلاف في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 0.486، مع اتساع الفروق في أسعار اللحوم والأسماك والفواكه؛ إذ تراوح سعر كيلوغرام لحم الغنم بين 161.6 ألف ليرة في الحسكة و 336.7 ألف ليرة في دمشق، في المقابل، أظهرت أسعار الخبز الموحد تقارباً أكبر بفعل التسعير الإداري، إذ تراوح سعر الكيلوغرام بين 3967 ليرة في الحسكة و 4500 ليرة في السويداء. وترتبط هذه الفروق بتنوع الجودة والمنشأ ومسارات التوريد، فضلاً عن الموسمية وتكاليف النقل والتخزين والقرب من مناطق الإنتاج.

وبلغ متوسط معامل الاختلاف في مجموعة التعليم 0.466، إذ تراوحت الرسوم السنوية للمرحلة الثانوية في المدارس الخاصة بين 3.25 مليون ليرة في القنيطرة و 15.93 مليون ليرة في مدينة حلب، وكلفة جلسة الدرس الخصوصي بين 25.2 ألف ليرة في دير الزور و 108.9 آلاف ليرة في إدلب، مقابل تقارب أكبر في الرسوم الجامعية المحددة مركزياً. وسجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة متوسطاً بلغ 0.383، على الرغم من اتساع الفروق في بعض الخدمات؛ إذ تراوحت أتعاب المحاماة بين 50 ألف ليرة في دير الزور و

1.09 مليون ليرة في الحسكة. أما مجموعة الاتصالات فسجلت أدنى متوسط لمعامل الاختلاف، وبلغ 0.319، نتيجة مركزية تسعير المكالمات والبطاقات.

6. المساهمة في الانكماش/التضخم الشهري

يُظهر تحليل مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في الانكماش الشهري للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، والبالغ 1.9 بالمئة في تموز 2026، أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى كانت المحرك الرئيس لهذا الانخفاض، إذ خفضت المعدل العام بنحو 1.226 نقطة مئوية. وجاءت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في المرتبة الثانية، بمساهمة سالبة بلغت 0.371 نقطة مئوية، تلتها مجموعة الدخان والتبغ بنحو 0.244 نقطة مئوية، ثم مجموعة النقل بنحو 0.215 نقطة مئوية، في حين خفّض التراجع الطفيف في مجموعة الترويح والثقافة المعدل بنحو 0.0002 نقطة مئوية.

في الاتجاه المعاكس، حدّت ارتفاعات الأسعار في عدد من المجموعات من الانخفاض العام. فقد أضافت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة نحو 0.075 نقطة مئوية إلى التضخم، في حين أسهمت الصحة بنحو 0.031 نقطة مئوية، والتعليم بنحو 0.022 نقطة، والتجهيزات المنزلية بنحو 0.016 نقطة، والملابس والأحذية بنحو 0.007 نقطة، والاتصالات بنحو 0.004 نقطة مئوية. وخفّضت المجموعات ذات الأسعار المتراجعة المؤشر بنحو 2.055 نقطة مئوية، في حين عوّضت المجموعات ذات الأسعار المرتفعة نحو 0.155 نقطة مئوية من ذلك الانخفاض، ليبقى الانكماش الصافي عند نحو 1.9 بالمئة.

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم/الانكماش الشهري في سوريا خلال تموز 2026 (نقطة مئوية)

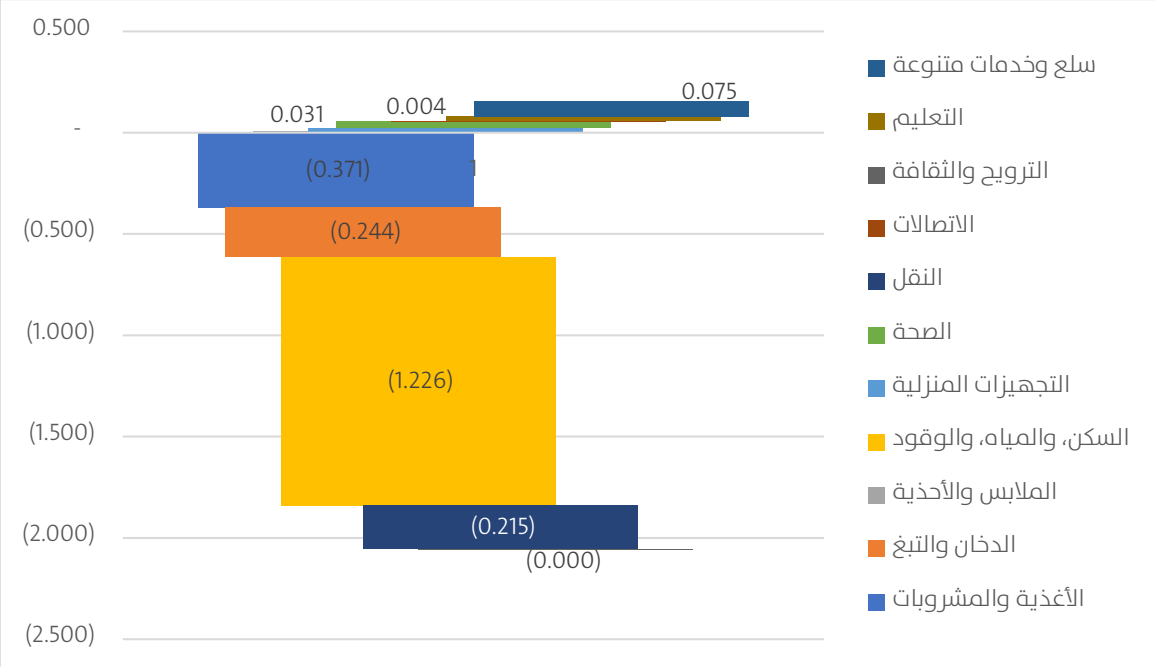

ملاحظة: تعبّر المساهمة بالنقاط المئوية عن مقدار ما أضافته كل مجموعة إلى معدل التضخم الكلي أو خفضته منه؛ ولذلك تساوي محصلة المساهمات الموجبة والسالبة تقريباً معدل التضخم الشهري

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وعلى مستوى المحافظات، هيمنت مجموعة السكن والمياه والوقود على الانكماش في معظم المحافظات؛ إذ بلغت حصتها النسبية من صافي الانكماش 61.7 بالمئة في دمشق، و61.3 بالمئة في ريف دمشق، و60.7 بالمئة في حمص، و65.7 بالمئة في الرقة، و62.5 بالمئة في دير الزور، و55.1 بالمئة في السويداء. وفي اللاذقية، كانت الأغذية والمشروبات المحرك الرئيس للانكماش، بحصة بلغت 138.4 بالمئة، في حين عاكست مجموعة النقل هذا الاتجاه بحصة سالبة بلغت 29.6 بالمئة. أما في الحسكة، حيث ارتفع الرقم القياسي العام بنسبة 1.6 بالمئة، فقد بلغت حصة مجموعة السكن والمياه والوقود نحو 96 بالمئة من التضخم، بينما حدّ انخفاض أسعار الأغذية والنقل من هذا الارتفاع بحصتين سالبتين بلغتا 11.5 و6.9 بالمئة على التوالي.

7. التغيرات في أسعار الصرف

انخفض متوسط سعر الدولار في السوق الموازية من نحو 14001 ليرة في حزيران إلى 13215 ليرة في تموز، أي بنسبة 5.6 بالمئة. وبلغ متوسط السعر نحو 13198 ليرة في معظم المحافظات، مقابل 13371 ليرة في الحسكة. في المقابل، أبقى مصرف سوريا المركزي سعر صرف الدولار في النشرة الرسمية ونشرات الحوالات والصرافة عند 12250 ليرة طوال تموز. وبلغ متوسط السعر الرسمي خلال الشهر 12250 ليرة، بزيادة قدرها 6.4 بالمئة مقارنة بمتوسط حزيران البالغ 11510 ليرات، نتيجة التعديلات التي أُقرت في أواخر الشهر السابق. وساهم ثبات السعر الرسمي، بالتزامن مع انخفاض متوسط سعر السوق الموازية، في تقليص الفجوة بينهما إلى نحو 7.9 بالمئة خلال تموز.

أما الليرة التركية، فتراجع متوسط سعر صرفها أمام الدولار بنسبة 1.2 بالمئة، إذ ارتفع سعر الدولار من 46.56 ليرة تركية في حزيران إلى 47.1 ليرة في تموز، ثم وصل إلى 47.4 ليرة في نهاية الشهر.

الشكل (5): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تموز 2026

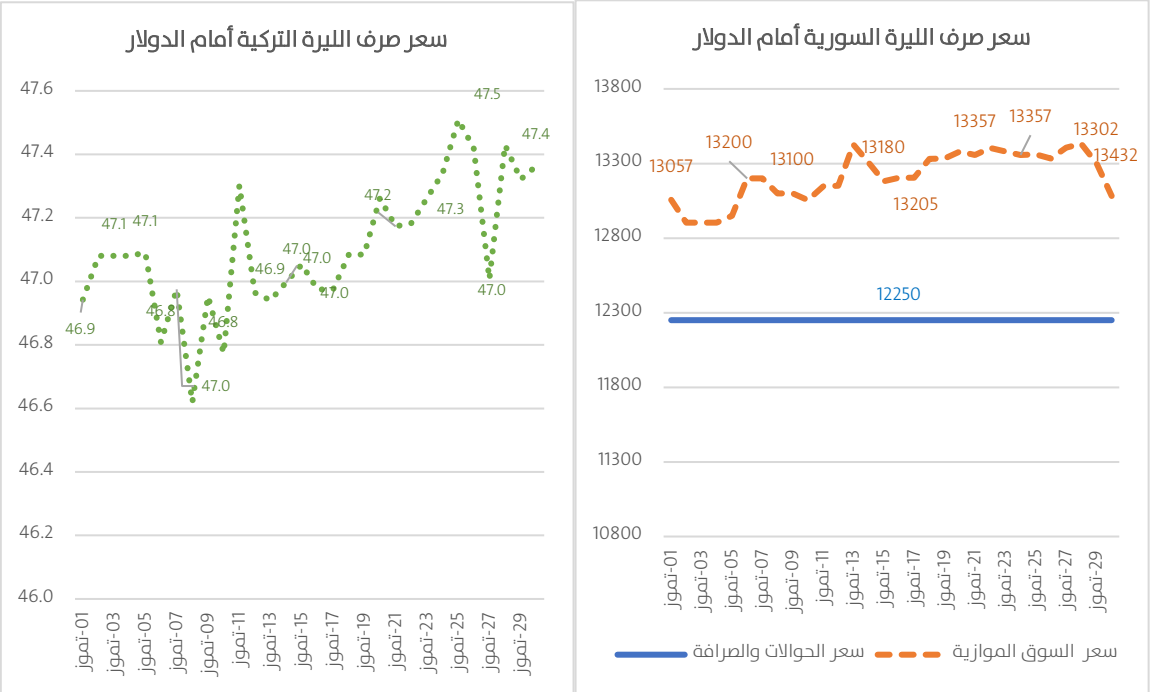

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

8. الأجور في سوريا

أظهرت نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك في تموز 2026 تفاوتاً كبيراً في الأجور الاسمية بين القطاعات والفئات الوظيفية والمناطق. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.506 مليون ليرة سورية على مستوى سوريا، مقابل 1.291 مليون ليرة للموظف من مستوى التعليم الأساسي. غير أن هذه المتوسطات تحجب فروقاً جغرافية واضحة، ترتبط باستمرار نظم مختلفة لتحديد الأجور بين مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، والمناطق التي تتعامل بالليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، ومناطق الإدارة الذاتية.

بلغ متوسط أجر الموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.403 مليون ليرة شهرياً في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، بعد الزيادة العامة البالغة 50 بالمئة التي أقرها المرسوم رقم 67 لعام 2026. وبلغ نحو 2.295 مليون ليرة في مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً، بينما بلغ 1.060 مليون ليرة في مناطق الإدارة الذاتية بمحافظة الحسكة. وبذلك تجاوز الأجر في مناطق الليرة التركية نظيره في مناطق الليرة السورية بنحو 63.6 بالمئة، وبلغ أكثر من ضعفي مستواه في الحسكة. في المقابل، بلغ متوسط الأجر الشهري المرصود للدكتور الجامعي في القطاع العام نحو 10.986 ملايين ليرة على مستوى سوريا، أي ما يعادل 7.3 أمثال أجر الموظف الجامعي في القطاع نفسه. وبلغ الأجر نحو 11.593 مليون ليرة في مناطق الحكومة الانتقالية، بينما لم يتجاوز 3.090 ملايين ليرة في الحسكة، أي نحو 26.7 بالمئة من مستواه في مناطق الحكومة الانتقالية.

وتعكس هذه النتائج مسارين متوازيين في سياسة الأجور العامة خلال عام 2026: زيادة عامة شملت قاعدة واسعة من العاملين، وزيادات وتعويضات نوعية استفادت منها فئات تخصصية وإدارية محددة. وبينما رفعت الزيادة العامة الأجور الاسمية للموظفين، بقيت أجور الموظفين الجامعيين وموظفي التعليم الأساسي متقاربة، في حين ارتفعت أجور بعض الفئات التخصصية إلى عدة أمثالها. وأسهم ذلك في تكوين هيكل شديد التفاوت داخل القطاع العام، يتحدد فيه الأجر وفق الموقع الوظيفي والجهة ونظام التعويضات، إلى جانب المنطقة والإطار المؤسسي المطبق فيها.

الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة السورية)	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة التركية)	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	11,593,000	11,592,974	3,090,000	10,985,637
أجور الموظف (جامعي)	1,402,500	2,294,921	1,060,000	1,505,524
أجور الموظف (تعليم أساسي)	1,288,500	1,428,122	1,040,000	1,290,696
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	10,945,306	8,051,030	10,558,080	10,689,066
أجور العامل في محل تجاري	2,883,244	2,385,612	2,395,410	2,812,611
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	5,907,957	4,730,691	6,370,170	5,781,196

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وفي القطاع الخاص، بلغ متوسط الأجر الشهري لمدير الشركة نحو 10.689 ملايين ليرة على مستوى سوريا، مقابل 2.813 مليون ليرة للعامل في محل تجاري، أي إن أجر المدير عادل نحو 3.8 أمثال أجر العامل. وبلغ متوسط أجر مدير الشركة نحو 10.945 ملايين ليرة في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و 8.051 ملايين ليرة في مناطق الليرة التركية، و 10.558 ملايين ليرة في الحسكة. أما أجر العامل في محل تجاري، فبلغ نحو 2.883 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و 2.386 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، و 2.395 مليون ليرة في الحسكة.

وتكشف هذه المستويات عن فجوة واضحة بين الإدارة العليا والعاملين في المهن التجارية داخل القطاع الخاص. فقد عادل أجر مدير الشركة نحو 3.8 أمثال أجر العامل في محل تجاري في مناطق الليرة السورية، و3.4 أمثال في مناطق الليرة التركية، و4.4 أمثال في الحسكة. وقد ترتبط هذه الفروق باختلاف المؤهلات والمسؤوليات وأحجام المنشآت وطبيعة النشاط الاقتصادي والطلب على العمل. كما تتحدد أجور القطاع الخاص ضمن سياق تعاقدي وسوقي يختلف عن القطاع العام، ولا تخضع مباشرة لمراسيم الأجور والتعويضات المطبقة على العاملين في الجهات العامة.

أما في القطاع المدني، الذي يشمل منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية والتنموية، فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي نحو 5.781 ملايين ليرة على مستوى سوريا. وسُجل أعلى متوسط في الحسكة بنحو 6.370 ملايين ليرة، تلتها مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية بنحو 5.908 ملايين ليرة، ثم مناطق الليرة التركية بنحو 4.731 ملايين ليرة. ويشير التقارب النسبي بين أجور القطاع المدني في الحسكة ومناطق الليرة السورية إلى أن التفاوت بينهما كان أقل حدة من نظيره في القطاع العام، في حين بقي متوسط الأجر أدنى نسبياً في مناطق الليرة التركية.

وعلى مستوى سوريا، بلغ أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني نحو 3.8 أمثال أجر نظيره في القطاع العام، وأكثر بقليل من ضعفي أجر العامل في محل تجاري، وعادل نحو 54.1 بالمئة من أجر مدير الشركة الخاصة. وبذلك جاء الموظف الجامعي في القطاع المدني في موقع وسط ضمن هيكل الأجور؛ إذ تجاوز أجره بوضوح أجر الموظف الحكومي الاعتيادي والعامل في محل تجاري، لكنه بقي أدنى من أجر مدير الشركة الخاصة والدكتور الجامعي في القطاع العام. ومع ذلك، ينبغي التعامل بحذر مع هذه المقارنة بسبب اختلاف طبيعة المؤسسات المدنية ومصادر تمويلها وأحجامها ونطاق عملها، فضلاً عن تفاوت خبرات العاملين ومسؤولياتهم.

ويؤدي عدم تعديل الحد الأدنى المعفى وشرائح ضريبة الرواتب والأجور بما يواكب التضخم وخطوط الفقر إلى تحويل جزء من الزيادة الاسمية في الأجور إلى عبء ضريبي، بما يضعف أثرها على القوة الشرائية للعاملين. فوفق آخر الشرائح المنشورة والمتداولة منذ تموز 2025، يخضع الجزء من الدخل الشهري الذي يتجاوز 1.1 مليون ليرة لمعدل هامشي قدره 15 بالمئة، في حين لا يتجاوز الحد المعفى 837 ألف ليرة[7]. ولا تتناسب هذه الحدود مع تكاليف المعيشة الراهنة، إذ يُقدّر الاقتطاع الضريبي من راتب شهري قدره خمسة ملايين ليرة بنحو 566 ألف ليرة، فضلاً عن اشتراكات التأمينات الاجتماعية. ويحمّل ذلك أصحاب الأجور

[7] العربية Business ، 21 تموز 2025، سوريا تعدل الحد الأدنى لإعفاء الرواتب والأجور من ضريبة الدخل.

المنخفضة والمتوسطة عبئاً لا يتناسب مع قدرتهم التكليفية. وكانت وزارة المالية قد أعلنت إعداد نظام ضريبي جديد يتضمن إعفاءات أوسع، غير أن الإعلان المنشور تناول مشروعاً قيد الإعداد والتشاور، وليس نصاً نهائياً نافذاً. وبذلك، لا تكفي مقارنة الأجر الاسمي بخط الفقر قبل الضريبة والاقتطاعات؛ إذ إن الأجر الصافي المتاح للإنفاق قد يكون أدنى بكثير، خصوصاً لدى الفئات التي انتقلت اسميّاً إلى شرائح ضريبية أعلى دون أن تتحسن قدرتها الفعلية على تغطية تكاليف المعيشة.

وفي المحصلة، اتسمت بنية الأجور في سوريا خلال تموز 2026 بثلاثة أشكال متداخلة من التفاوت: تفاوت جغرافي ناتج عن استمرار نظم أجرية ومؤسسية مختلفة، وفجوات بين القطاعات العام والخاص والمدني، وفروق داخل القطاع الواحد بين الوظائف الاعتيادية والفئات التخصصية والإدارية. وكان التفاوت داخل القطاع العام لافتاً بصورة خاصة؛ إذ تجاوز متوسط أجر الدكتور الجامعي أجر مدير الشركة الخاصة بقليل، بينما لم يتجاوز أجر الموظف الجامعي في القطاع العام نحو ربع أجر نظيره في القطاع المدني.

9. خطوط الفقر في سوريا

بلغ خط الفقر المدقع للأسرة (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) نحو 3.38 ملايين ليرة سورية شهرياً على مستوى سوريا في تموز 2026، في حين بلغ خط الفقر الأدنى نحو 5.32 ملايين ليرة، وخط الفقر الأعلى نحو 7.35 ملايين ليرة. وسجلت خطوط الفقر مستويات مرتفعة عموماً في دمشق وحلب وحمص، مقابل مستويات أقل في السويداء واللاذقية ودير الزور وطرطوس.

الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تموز 2026 (مليون ليرة سورية)

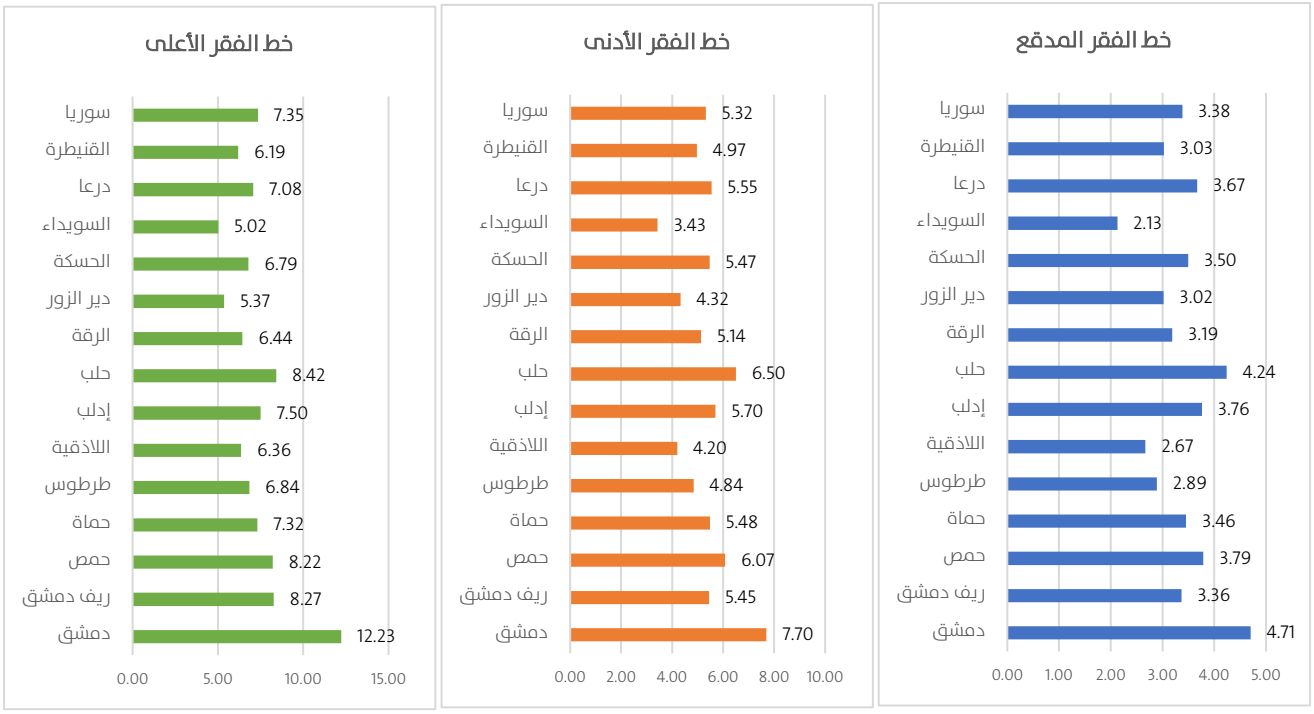

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجل خط الفقر المدقع تفاوتاً واسعاً بين المحافظات؛ إذ بلغ أعلى مستوياته في دمشق بنحو 4.71 ملايين ليرة شهرياً، متجاوزاً المتوسط السوري بنسبة 39.1 بالمئة، تلتها حلب بنحو 4.24 ملايين ليرة، ثم

حمص وإدلب ودرعا بنحو 3.79 و 3.76 و 3.67 ملايين ليرة على التوالي. وبلغ نحو 3.50 ملايين ليرة في الحسكة و 3.46 ملايين ليرة في حماة، بينما اقترب في ريف دمشق من المتوسط الوطني مسجلاً نحو 3.36 ملايين ليرة. وفي المقابل، سجلت الرقة ودير الزور والقنيطرة وطرطوس واللاذقية مستويات أدنى من المتوسط، وجاءت السويداء في المرتبة الأخيرة بنحو 2.13 مليون ليرة شهرياً.

وبلغت الفجوة بين أعلى قيمة لخط الفقر المدقع، المسجلة في دمشق، وأدنى قيمة، المسجلة في السويداء، نحو 2.58 مليون ليرة، ويعكس هذا التفاوت اختلاف كلفة السلة الغذائية الأساسية بين المحافظات، لكنه لا يعني بالضرورة أن المحافظات ذات خطوط الفقر الأقل تسجل معدلات فقر أدنى؛ إذ يقيس خط الفقر كلفة تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، ولا يقيس مستوى دخول الأسر أو قدرتها الفعلية على تحمل هذه الكلفة.

ويشير ذلك إلى أن تصميم برامج الحماية أو تقدير قيمة المساعدات على أساس متوسط وطني واحد قد يؤدي إلى نقص كبير في التغطية في المحافظات الأعلى كلفة، ولا سيما دمشق وحلب وحمص، بينما قد يبدو كافياً نسبياً في محافظات أقل كلفة. لذلك ينبغي استخدام خطوط الفقر المحلية في تقدير الاحتياجات لا الاكتفاء بخط وطني واحد.

تكشف مؤشرات تغطية الأجور لخطوط الفقر في تموز 2026 عن فجوة واسعة بين دخول العاملين وكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية، مع تفاوت واضح بين القطاعات والمحافظات. ويقيس هذا المؤشر نسبة ما يغطيه الأجر من قيمة خط الفقر؛ فالتغطية البالغة 100 بالمئة تعني أن الأجر يعادل الخط، بينما تعني النسب الأدنى وجود عجز. وعلى مستوى سوريا، لم يكفِ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام ولا أجر العامل في القطاع الخاص لبلوغ أي من خطوط الفقر الثلاثة، في حين تجاوز أجر الموظف في القطاع المدني خطي الفقر المدقع والأدنى، لكنه بقي دون خط الفقر الأعلى.

وسجل الموظف الجامعي في القطاع العام الفجوة المعيشية الأوسع؛ إذ لم يغطِّ أجره سوى 44.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، ما يترك عجزاً قدره 55.5 بالمئة عن كلفة الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. وانخفضت نسبة التغطية إلى 28.3 بالمئة من خط الفقر الأدنى و 20.5 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وبذلك تحتاج الأسرة المعتمدة على هذا الأجر وحده إلى دخل يعادل نحو 2.2 ضعف الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و3.5 أضعافه لبلوغ الخط الأدنى، و 4.9 أضعافه للوصول إلى الخط الأعلى. وتفاوتت التغطية بين المحافظات، إذ تراوحت بالنسبة إلى خط الفقر المدقع بين 29.8 بالمئة في دمشق و 84.8 بالمئة في إدلب، لكنها بقيت دونه في جميع المحافظات.

وحقق العامل في القطاع الخاص تغطية أفضل نسبياً، لكنها ظلت غير كافية على المستوى الوطني؛ إذ غطى أجره 83.1 بالمئة من خط الفقر المدقع، بعجز قدره 16.9 بالمئة، بينما انخفضت التغطية إلى 52.9 بالمئة من خط الفقر الأدنى و 38.3 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وهذا يعني أن الأسرة تحتاج إلى دخل يعادل نحو 1.2 ضعف هذا الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و 1.9 ضعف لبلوغ الخط الأدنى، و 2.6 ضعف للوصول إلى الخط الأعلى. واختلف الوضع بين المحافظات؛ فقد تجاوز أجر العامل خط الفقر المدقع في ريف

دمشق واللاذقية فقط، بنسبة تغطية بلغت 112.9 و 110.4 بالمئة على التوالي، بينما بقي دون خط الفقر الأدنى في جميع المحافظات.

الشكل (7): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تموز 2026 (بالنسب المئوية)

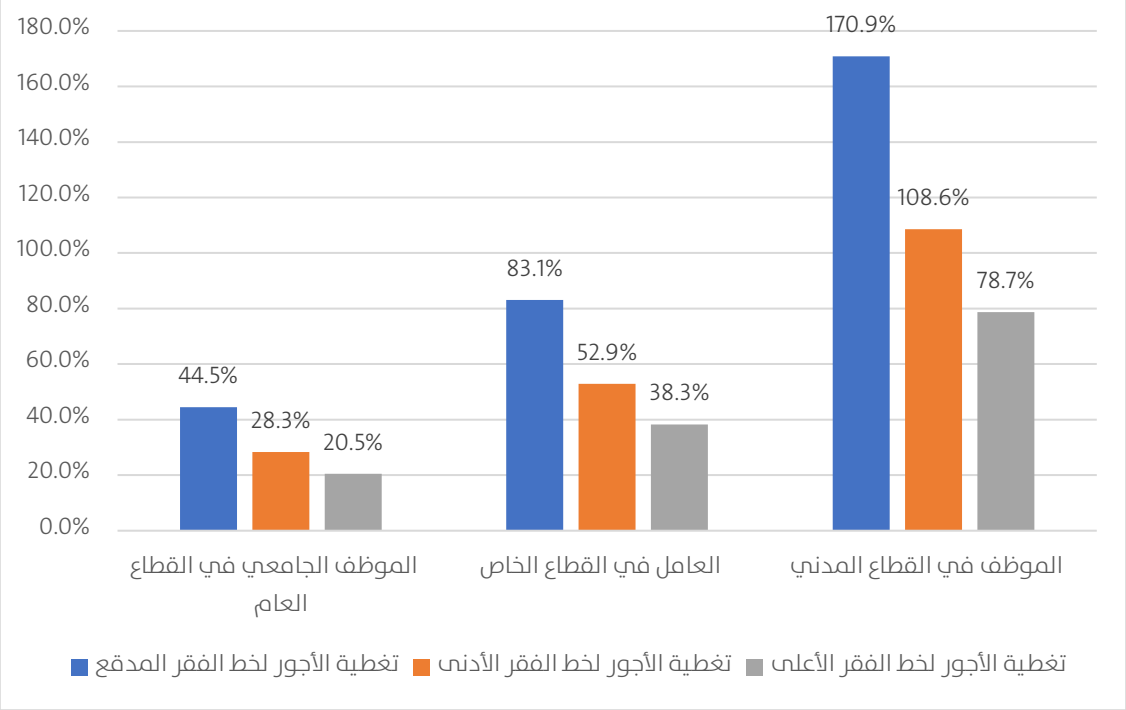

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

أما الموظف في القطاع المدني، فكان وضعه أفضل نسبياً؛ إذ غطى أجره 170.9 بالمئة من خط الفقر المدقع و 108.6 بالمئة من خط الفقر الأدنى، متجاوزاً الخطين بنحو 70.9 و 8.6 بالمئة على التوالي. ومع ذلك، لم تتجاوز تغطيته لخط الفقر الأعلى 78.7 بالمئة، ما يترك عجزاً قدره 21.3 بالمئة. وتخفي المتوسطات السورية تفاوتاً جغرافياً مهماً؛ فقد بقي أجر الموظف المدني دون خط الفقر الأدنى في إدلب وحلب ودرعا والقنيطرة، ولم يتجاوز خط الفقر الأعلى إلا في الرقة، حيث بلغت نسبة التغطية 123 بالمئة.

10. خاتمة

تشير نتائج تموز 2026 إلى أن انخفاض الرقم القياسي العام بنسبة 1.9 بالمئة لا يكفي للحكم على تحسن الأوضاع المعيشية. فقد جاء الانكماش مدفوعاً بتراجع أسعار البقول والخضروات وبعض السلع المستوردة والأسعار الرسمية لبعض المحروقات، لكنه تزامن مع استمرار اضطراب الإمدادات وارتفاع كلفة الوصول الفعلي إلى الوقود والنقل والخدمات. لذلك، فإن تموز يكشف فجوة أساسية بين "السعر المرصود" و"كلفة الوصول"، وهي فجوة تصبح أكثر وضوحاً في المحروقات والخدمات المرتبطة بها.

تجلّت هذه الفجوة بوضوح في سوق المحروقات. فالتعديلات الرسمية المتكررة للأسعار، بما فيها التخفيضات، لم تُنهِ نقص البنزين والمازوت ولا الاعتماد على السوق السوداء، ولم تمنع انتقال الأزمة إلى النقل والكهرباء والمياه وإنتاج الخبز. وكانت الحسكة الحالة الأكثر وضوحاً، حيث أدى نقص المازوت الخدمي إلى تعطيل جزئي في المولدات والأفران والمطاحن ومحطات المياه والنقل الداخلي. وبذلك، فإن المشكلة لم تكن في مستوى السعر فقط، بل في انتظام الإمداد وعدالة التوزيع.

كما أظهر تموز أن تحسن سعر الصرف وتراجع بعض أسعار الواردات لا يعنيان بالضرورة تحسناً إنتاجياً. فقد ترافق انخفاض أسعار بعض السلع المستوردة مع اتساع الانكشاف التجاري على تركيا والصين، بما قد يضغط على الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي إذا لم تقترن سياسة الانفتاح بدعم للطاقة والتمويل ومدخلات الإنتاج وحماية المنافسة العادلة. كما أن فتح قنوات مصرفية مع تركيا قد يسهل المدفوعات، لكنه يحتاج إلى تقييم من زاوية خدمة الإنتاج والتجارة المتوازنة، لا تسهيل الاستيراد وحده.

وتؤكد مؤشرات الأجور وخطوط الفقر أن الانكماش الشهري لم يبدد أزمة الدخل. فقد بقي أجر الموظف الجامعي في القطاع العام دون نصف خط الفقر المدقع، وبقي أجر العامل في القطاع الخاص دون خط الفقر الأدنى، بينما لم يتجاوز أجر القطاع المدني خط الفقر الأعلى على المستوى الوطني. وهذا يعني أن أي انخفاض شهري محدود في الأسعار لن يصبح تحسناً اجتماعياً ما لم يُترجم إلى قدرة فعلية على الحصول على الغذاء والطاقة والنقل والسكن والخدمات.

وفي ضوء ذلك، تبرز الأولويات الآتية:

1. تخفيض أسعار المحروقات والحد من تعديلها المتكرر، وضمان انتظام الإمدادات وكفاءة التوزيع، بما يدعم الزراعة والصناعة والنقل العام ويخفف العبء عن المستهلك.
2. رفع الحد الأدنى للأجور ومراجعته وفق التضخم وخطوط الفقر، ومعالجة انضغاط الرواتب، وتعديل الشرائح الضريبية على دخل العمل لتصبح أكثر عدالة وتصاعدية.
3. تقييم انتقال تغير أسعار الوقود والكهرباء والخبز والنقل إلى تكاليف الإنتاج والتوزيع، وضبط تعرفات النقل ودعم وسائله الجماعية.
4. دعم الإنتاج الزراعي وخفض تكاليف النقل والتخزين والتسويق، وحماية المنتجين من خسائر مواسم الوفرة، لتحقيق استقرار أطول في أسعار الغذاء.
5. تطوير حماية اجتماعية مرنة تستجيب للصدمات السعرية وتراعي تفاوت كلفة المعيشة، وتصل إلى الأسر المعتمدة على أجر واحد والفئات الأشد فقراً في المحافظات.

6. توحيد الأسواق وأنظمة تسعير الخدمات والدعم تدريجياً ضمن إطار عادل يراعي تفاوت الدخول وتوافر الخدمات، وعدم اعتبار الانخفاضات الموسمية تحسناً مستداماً.
7. دعم المنتج المحلي بالطاقة والتمويل ومدخلات الإنتاج بأسعار مستقرة، وتطبيق سياسات تحد من المنافسة غير العادلة للواردات دون رفع الأسعار على المستهلكين.

11. المراجع والمصادر

1. المركز السوري لبحوث السياسات، دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.
2. المركز السوري لبحوث السياسات. (2025). النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا خلال تموز 2025
3. المركز السوري لبحوث السياسات، قاعدة بيانات المسح الشهري لأسعار المستهلك والرقم القياسي وتكاليف المعيشة وخطوط الفقر في سوريا، تموز 2026.
4. العربية Business ، 21 تموز 2025، سوريا تعدل الحد الأدنى لإعفاء الرواتب والأجور من ضريبة الدخل .
5. المبادرة السورية للحقوق الأساسية، 30 نيسان 2026، بيان بشأن مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سوريا.
6. عنب بلدي، 24 تموز 2026، أسعار المحروقات ترتفع في سوريا.. الخبز ثابت .
7. عنب بلدي، 28 تموز 2026، اعتباراً من اليوم.. انخفاض طفيف في أسعار المحروقات .
8. سيرياستيبس، 30 تموز 2025، موظفون سيدفعون 13 بالمئة من رواتبهم ضرائب !
9. صحيفة الثورة السورية. (13 أيار 2026) .رسم الإنفاق الاستهلاكي.. يحمي المنتج المحلي أم يفاقم الضغوط المعيشية؟ .إعداد وفاء فرج.
10. وكالة سانا، 16 تموز 2025، وزارة المالية تعلن أبرز ملامح النظام الضريبي الجديد على الدخل.
11. وكالة سانا، 26 تموز 2026، المصرف المركزي: انتهاء مهلة استبدال أوراق النقد القديمة في الـ30 من تموز الحالي.
12. وكالة سانا، 26 تموز 2026، المركزي يوضح آلية استبدال الليرة السورية القديمة بعد انتهاء مهلة تداولها.
13. وكالة سانا، 28 تموز 2026، لجنة تحديد الأسعار تخفض أسعار المشتقات النفطية بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط عالمياً.
14. وكالة سانا، 29 تموز 2026، استعدادات مكثفة للمؤسسة السورية للبريد في اليوم الأخير من مهلة استبدال العملة.
15. وكالة سانا، 29 تموز 2026، المركزي السوري يوقع اتفاقية لفتح حساب لدى البنك المركزي التركي.
16. وكالة سانا. (5 آذار 2026) .المؤسسة العامة للتبغ تطلق خطوط إنتاج جديدة الشهر القادم.
17. وكالة سانا، 31 تموز 2026، رئيس اتحاد غرف الصناعة: خفض أسعار الفيول الصناعي خطوة لدعم الإنتاج وزيادة التنافسية.
18. وكالة هاوار، 15 تموز 2026، توقّف مولدات الاشتراك في الحسكة بسبب نقص مخصصات المازوت.
19. وكالة هاوار، 22 تموز 2026، استمرار أزمة الكهرباء في الحسكة واتهامات ببيع مخصصات المازوت.
20. وكالة هاوار، 24 تموز 2026، ارتفاع جديد يطال أسعار المحروقات في سوريا.
21. وكالة هاوار، 28 تموز 2026، أسعار جديدة للمحروقات في سوريا وسط شكاوى مستمرة من ندرة البنزين والمازوت.
22. Asharq Al-Awsat. (2026, July 27). Turkish exports to Syria up 26% in 6 months.
23. International Monetary Fund (IMF). (2026, August 4). IMF staff concludes staff visit to Syria.

24. The Syria Report. (2026, August 4). Chart: Breakdown of Syrian imports from China (2025–2026).
25. General Administration of Customs of the People's Republic of China. (2026). China Customs Statistics: China's Exports to the Syrian Arab Republic, 2025 and January–June 2026. http://stats.customs.gov.cn/
26. World Bank. (2025). Syria Macro-Fiscal Assessment 2025
27. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2025). Emergency and Recovery Plan of Action for the Syrian Arab Republic 2025–2027
28. United Nations Children's Fund (UNICEF). (2026, June). UNICEF response snapshot – Syria Country Office: January to June 2026.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تموز 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,353	1,097	1,470	1,145	1,141	1,148	886	1,379	885	900	1,235	1,055	1,080	1,116	991
الأغذية والمشروبات	752	717	761	759	694	697	775	749	701	822	824	698	688	734	681
الدخان والتبغ	627	650	660	666	594	564	647	623	519	726	710	602	654	526	620
الملابس والأحذية	644	701	564	804	622	748	884	845	492	644	1,158	827	571	609	686
السكن، والكهرباء، والوقود	2,302	2,175	3,311	2,406	2,197	2,464	1,340	2,316	1,767	1,435	2,189	2,279	2,658	2,091	1,855
التجهيزات المنزلية والصيانة	771	474	624	1,010	482	513	758	569	458	437	1,055	524	839	611	593
الصحة	869	944	860	862	816	803	678	1,040	725	829	919	980	1,179	793	852
النقل	1,666	1,334	1,483	1,377	1,395	1,911	608	976	1,079	1,008	1,486	1,078	957	1,617	1,075
الاتصالات	331	330	331	331	328	329	48	333	330	333	338	333	332	330	202
الترويح والثقافة	445	697	481	407	421	471	492	764	611	593	614	528	475	323	506
التعليم	828	1,060	1,155	1,056	1,511	1,056	1,338	1,351	1,352	834	1,232	1,001	1,041	1,073	1,009
سلع وخدمات متنوعة	930	1,003	1,114	866	965	715	925	970	933	929	1,089	979	937	1,848	976

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org